



تقييم حالة

النووي الإيراني: "الاتفاق الجيد" يشعل صراعًا داخليًا

فاطمة الصمادي | أغسطس 2015

النووي الإيراني: "الاتفاق الجيد" يشعل صراعًا داخليًا

سلسلة: تقييم حالة

فاطمة الصمادي | أغسطس 2015

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2015

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

1	مقدمة
2	ما قبل توقيع الاتفاق... إجراءات احترازية
4	ردات الفعل على الاتفاق النهائي
4	1. مؤيدو الاتفاق: اعتراف ومكاسب اقتصادية
5	2. معارضو الاتفاق والمتحفظون عليه: نقض الخطوط الحمراء
9	حظوظ الاتفاق ومستقبل روحاني سياسي
9	تداعيات الاتفاق على الاقتصاد... طموحات حذرة
12	اتفاق نووي أم تغيير التركيبة السياسية في إيران؟

مقدمة

لجأ مؤخرًا الرئيس الإيراني حسن روحاني، وهو يعدد محاسن الاتفاق النووي، إلى مفردات مقصود منها مخاطبة الداخل، لا نجدها في خطابه الخارجي، ولا نجدها كذلك في تصريحات فريقه التفاوضي وعلى رأسه وزير خارجيته محمد جواد ظريف. لقد استخدم روحاني خلال لقاء جماهيري في مدينة سنندج ذات الأغلبية الكردية عبارات موجهة بصورة أساسية إلى منافسيه الذين بدأوا يحشدون في مجلس الشورى لمواجهة الاتفاق النووي بدعوى تجاوزه الخطوط الحمراء. أن يستخدم روحاني خطابًا كثف فيه مفردات "التركييع والمواجهة"، حين قال: "إنّ صمود الشعب الإيراني وصبره أركع الولايات المتحدة الأميركية التي اعترفت بأنّ إيران الإسلامية لن تستسلم للضغوط... كلنا يد واحدة أمام قوى الغطرسة والأعداء"¹، يعني بصورة جلية أنّ الرجل يسعى إلى تجنب مواجهة مبكرة مع مؤسسة الحرس وكذلك التيار الأصولي بشأن العلاقة مع الولايات المتحدة، ولذلك حضرت عبارة "تركييع أميركا" وغاب مصطلحه الشهير "التعاون البناء".

تحدث الرئيس الإيراني حسن روحاني، كثيرًا، عن إنجاز اتفاق جيد بالنسبة إلى إيران، لكن "الجيد" من وجهة نظر زعيم تيار الاعتدال، والذي يمثل امتدادًا لمدرسة هاشمي رفسنجاني، قد لا يكون كذلك من وجهة نظر خصومه ومنافسيه. ومن المؤكد أنّ "الاتفاق الجيد" قد يفلح في طي صفحة الملف النووي الإيراني مع المجتمع الدولي، لكنه سيفتح بلا شك ملف التنافس والصدام بين الأجنحة والتيارات السياسية في إيران.

¹ "رئيس الجمهورية: أمريكا ركعت بفضل صمود الشعب الإيراني واعترفت بأن إيران الإسلامية لن تستسلم للضغوط"، وكالة تسنيم، 2015/7/26، على الرابط: <http://www.tasnimnews.com/arabic/Home/Single/810156>

بدا التيار الأصولي حذرًا أمام صفات تخلع على الاتفاق، ومنه وصفه بأنه "إنجاز تاريخي" لإيران، وشرع من خلال نواب كثر داخل مجلس الشورى، بتحريك عقب الاتفاق الإطاري في لوزان، في تسليط الضوء على بنود رأوا أنها تعارض الدستور، وتمثل مساسًا باستقلال الجمهورية الإسلامية، ويتعلق ذلك أساسًا بقضية التفتيش، ولعل التلاسن الذي حدث بين وزير الخارجية محمد جواد ظريف وعدد من النواب الأصوليين، في مجلس الشورى قبل توقيع الاتفاق، قد أعطى مؤشراً على أنّ الاتفاق سيزيد من حدة التنافس الداخلي في إيران.

ما قبل توقيع الاتفاق... إجراءات احترازية

تعطي العودة إلى الحراك السياسي الداخلي الإيراني، خلال الأشهر الثلاثة التي سبقت الاتفاق، مؤشراً واضحاً على وجود أطراف سياسية تتوجس من تبعات هذا الاتفاق، ولذلك قامت هذه الأطراف وفي مقدمتها نواب أصوليون في مجلس الشورى بقيادة تحرك مثّل ضغطاً ملحوظاً على الرئيس روحاني وفريقه التفاوضي، على الرغم من الدعم الذي تلقاه هذه الفريق من مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي طوال جولات التفاوض. وبرزت هذه الضغوط بصورة أكثر وضوحاً، في أداء لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى، والتي حذرت مبكراً من اتفاق "يمس باستقلال إيران"، ونجحت في تقييد الاتفاق بقانون "حماية المنجزات النووية"². وهو القانون الذي وضع الخطوط الحمراء التي حددها مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي في تشريع ملزم لحكومة روحاني. وصادق نواب المجلس على هذا المشروع وأجزائه بـ 213 صوتاً من إجمالي عدد النواب الحاضرين في المجلس وعددهم 244 نائباً، وعزز من مكانة القانون مصادقة مجلس صيانة الدستور عليه، ما يعطيه قيمة قانونية تصل إلى مستوى النص الدستوري.

² "ابلاغ قانون الزام دولت به حفظ دستاوردهای هسته‌ای از سوی لاریجانی به رئیس‌جمهور"، صحيفة همشهري، 2015/6/28، شوهد في <http://www.hamshahronline.ir/details/299404/Iran/legislative>، على الرابط: 2015/6/30

ووفقاً لهذا القانون فقد تقرر³:

في المادة رقم (1) من الحفاظ على المصالح القومية ورعاية مقررات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب أن تلتزم نتائج المفاوضات النووية مع مجموعة الدول 1+5، وبشفافية ودقة النقاط التالية:

- التصييص بوضوح على الإلغاء الكامل للحظر وفي مرحلة واحدة في صيغة الاتفاق الشامل، في يوم بدء إيران تطبيق تعهداتها.
- يحق للوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي إطار اتفاق الضمانات تنفيذ عمليات الإشراف الطبيعي على المواقع النووية، ويحظر تفتيش المواقع العسكرية والأمنية والحساسة غير النووية والاطلاع على الوثائق ولقاء العلماء النوويين.
- رفض أي قيود على حيازة العلوم والتكنولوجيا النووية السلمية والبحوث والتطوير في هذا الصدد، ويجب احترام قرارات المجلس الأعلى للأمن القومي.

ووفقاً للفصلين 77 و125 من الدستور يجب تقديم نتائج المفاوضات إلى مجلس الشورى الإسلامي. وعلى وزير الخارجية تقديم تقرير كل ستة أشهر حول مسار تطبيق الاتفاق إلى مجلس الشورى الإسلامي. كما ينبغي للجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى تقديم تقرير كل ستة أشهر حول حسن تنفيذ الاتفاق إلى نواب مجلس الشورى الإسلامي.

ولذلك، فإنّ الاتفاق النووي سيبقى محل جدل ونقاش بين الحكومة الإيرانية ونواب مجلس الشورى مستقبلاً، وستكون قضية التفتيش مدخلاً لخلاف كبير حوله، ويبدو أنّ قراراً حاسماً اتخذ على مستويات إيرانية عليا، تقطع الطريق على أي بند في الاتفاق من شأنه أن يدخل إيران في مصيدة التفتيش، حتى وإن كان ذلك في إطار الأمم المتحدة. وبدأ التلفزيون الإيراني يخاطب الرأي العام محذراً من تبعات التفتيش عبر وثائقيات تستعرض تجارب دول وبلدان

³ "طرح الزام دولت به حفظ دستاوردهای هسته‌ای تصویب شد" (المصادقة على مشروع الزام الحكومة بحفظ المنجزات النووية)، همشهري، 2015/6/23، شوهد في 2015/6/30، على الرابط:

أخرى، ومن ذلك برنامج وثنائي بعنوان "التفتيش الذي لا سابق له"⁴، ويتناول تجربة العراق مع برنامج التفتيش الذي نفذته الأمم المتحدة، والذي طال مراكز إستراتيجية في العراق، ولكنه لم يفلح في منع عدوان عليه.

ردات الفعل على الاتفاق النهائي

تفاوتت ردات فعل مختلف الأطراف في الداخل الإيراني على الاتفاق النهائي الذي تمّ التوصل إليه في العاصمة النمساوية، فيينا، في الرابع عشر من شهر تموز / يوليو الماضي، وجاءت كما يلي:

1. مؤيدو الاتفاق: اعتراف ومكاسب اقتصادية

جاءت ردات الفعل المؤيدة للاتفاق مطابقة لتلك التي صدرت عقب الاتفاق الإطار في لوزان، حين رأى مؤيدو الاتفاق أنه "منعطف تاريخي مهم" على صعيد علاقة إيران بالخارج، وخاصة العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية؛ إذ يُعدّ المرة الأولى التي جرّب فيها الطرفان إمكانية الثقة ببعضهما⁵. وذهب فريق من المؤيدين إلى القول بأن إيران حققت "نصرًا"⁶.

وفي المجمل نجد أنّ مؤيدي الاتفاق يسوقون أسبابًا يرونها جوهرية في تأييدهم، ويمكن إجمالها في التالي:

- إقرار المجتمع الدولي بحق إيران في امتلاك التقنية النووية.
- مثلّ الاتفاق أيضًا اعترافًا ضمنيًا من الدول الكبرى بأنّ إيران دولة تمتلك التقنية اللازمة في المجال النووي.

⁴ "مستند «بازرسی های بی سابقه» با موضوع بازرسی سازمان های بین المللی از مراکز مهم و استراتژیک عراق" (وثائقي "التفتيش الذي لا سابق له من الأمم المتحدة على المراكز المهمة والاستراتيجية في العراق")، تبيان، 2015/7/2، على الرابط:

<http://film.tebyan.net/film/154612>

⁵ "مناظره زيبا كلام ورسايی دربارہ توافق هسته ای لوزان" (مناظره زيبا كلام ورسايی حول اتفاق لوزان النووي)، عصر إيران، 2015/4/6، شوهد في 2015/4/7، على الرابط: <http://bit.ly/1IRHIQ6>

⁶ ساهر عربيي، "هل حققت إيران نصرًا في لوزان؟"، موقع قناة العالم الإخبارية، 2015/4/6، شوهد في 2015/4/7، على الرابط: <http://www.alalam.ir/news/1692570>

- يُثبت الاتفاق أنّ إيران استطاعت تجاوز العقوبات الاقتصادية التي فُرضت عليها، ولم تتجح هذه العقوبات في عرقلة قدرتها على تطوير برنامجها النووي.
- ستمثّل التقنية النووية مصدر دخل كبير لإيران، وخاصة على صعيد إنتاج الطاقة الكهربائية وتصديرها.
- سيقود الاتفاق إلى إلغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران على خلفية برنامجها النووي، وسيكون لذلك تأثيرات إيجابية في الاقتصاد الإيراني، ونهضة المجتمع الإيراني.
- أبطل الاتفاق الخيار العسكري ضد إيران، وقُلّل من فرص وإمكانيات إسرائيل في توجيه ضربة عسكرية للبرنامج النووي الإيراني، خاصة أنّ الاتفاق أتى ضمن قرار لمجلس الأمن، وتعهد المجتمع الدولي بضمان عدم خروج البرنامج النووي عن مساره السلمي.
- حافظت إيران على ديمومة برنامجها النووي.

2. معارضة الاتفاق والمتحفظون عليه: نقض الخطوط الحمراء

ولمعارضي الاتفاق ما يقدمونه من أسباب، وأعادوا أيضًا ما سبق أن قدّموه من انتقادات للاتفاق الإطاري في لوزان، ويتركز ذلك في أنّ ما وافق عليه فريق التفاوض الإيراني ربّما التزمات قانونية أمام المجتمع الدولي دون أن يكون له حق التراجع عنها⁷؛ والاتهام بتجاوز الخطوط الحمراء، بدأ مبكرًا وقبل الإعلان عن بنود الاتفاق، حين ختمت جلسة لمجلس الشورى بجدال لفظي بين محمد جواد ظريف والنائب الأصولي كريم قدوسي الذي عارض بنود الاتفاق حول مفاعلي فوردو ونطنز. ويرى قدوسي، ويشاركة في ذلك نواب آخرون، أنّ جواد ظريف "لم ينصع لقرارات المرشد الأعلى"، وردّ ظريف بأنّ ذلك "كذب... لم تكن تحضر اجتماعات المرشد فكيف عرفت ذلك؟!... عندما لا تعلم لا تتحدث"⁸. وانضم النائب مهدي كوتشك زاده

⁷ "محمدي، مهدي، بيانيه روز سيزدهم! ارزيايى راهبردى- انتقادى توافق لوزان" (بيان اليوم الثالث عشر: تقييم إستراتيجي- نقدي لاتفاق لوزان)، ايران هسته اى، 2015/4/4، شوهد في 2015/4/4، على الرابط: <http://www.irannuc.ir/content/2565>

⁸ "حميد رسائي: توافقنامه لوزان سوئيس، كدام خط قرمزها را نقض كرده است؟" (ما الخطوط الحمراء التي تجاوزها اتفاق لوزان؟)، فارس نيوز، 2015/4/5، شوهد في 2015/4/5، على الرابط: <http://bit.ly/1LY8LmD>

إلى قائمة المعارضين، ورفع لافتة لوزير الخارجية تحوي نصاً دستورياً، يمنع عقد أي اتفاق يسيطر بموجبه الأجانب على المصادر الطبيعية والاقتصادية والثقافية والجيش وشؤون البلاد⁹.

وستكون قضية "تخصيب اليورانيوم" محور خلاف آخر بين مؤيدي الاتفاق ومعارضيه، وهو ما بدأ فعلياً منذ اتفاق الإطار الأول الذي جرى التوصل إليه في جنيف في 2013، وتوقفت إيران بموجبه عن تخصيب اليورانيوم الذي تتجاوز درجة نقائه الانشطارية 5%. وقامت أيضاً "بخفض تركيز" أو أجرت عمليات معالجة أخرى لمخزونها من اليورانيوم المخصب بنسبة 20%.

ووفق التقرير الأحدث للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن نشاطات إيران النووية، فإنّ مخزونها من اليورانيوم منخفض التخصيب بلغ 7537 كيلوغراماً في نهاية حزيران / يونيو الماضي. وبموجب الاتفاق النهائي، فإنّ إيران مطالبة بتقليل هذه المخزون إلى 300 كيلوغرام بنقاء 3.67% خلال السنوات الـ 15 المقبلة. وسيخفض تركيز بقية المخزون إلى يورانيوم عادي أو سيجري شحنه إلى الخارج¹⁰. فـ "إيران كانت تُخصّب هذه المادة بنسبة 20% لتستفيد منها في مفاعلاتها النووية، ومن ثم وافقت البلاد على تخفيض النسبة بموجب اتفاق جنيف المؤقت إلى 5%، بينما نصّ اتفاق لوزان على عدم تجاوز التخصيب نسبة 3.67%"¹¹.

ويبدو أنّ لجنة الأمن القومي، ذات التأثير الكبير في مجلس الشورى، ذي الغالبية الأصولية، لديها مواقف من الاتفاق تراوح بين الرفض والتحفظ، ولذلك فإنّ مهمة حكومة روحاني أمام هذه اللجنة لن تكون بالسهلة. فاللجنة وفقاً لرئيسها، علاء الدين بروجردي، حددت موقفها بوضوح عقب اتفاق لوزان: "ستعمل على مراقبة

⁹ المرجع نفسه؛

انظر أيضاً: "جزئيات مشاجره در کمیسیون امنیت ملی مجلس، ظریف به کریمی قدوسی: "با این حرف ها به رهبر انقلاب تهمت می زنید" (تفاصيل الشجار بين كريمي قدوسي وظيف في لجنة الأمن القومي: أنت توجه التهم لمرشد الثورة)، موقع تابناك، 2015/4/5، تاريخ المراجعة: 2015/4/6، على الرابط: <http://bit.ly/1IRIMOD>؛

"اعتراض پلاکاردی کوچک زاده در صحن علنی به بیانیه لوزان" (مهدي كوتشك زاده يرفع لافتة معترضاً على اتفاق لوزان)، موقع ديارميرزا، 2015/4/5، تاريخ المراجعة 2015/4/6، على الرابط: <http://bit.ly/1ldmxzc>

¹⁰ "ما هي بنود الاتفاق النووي الإيراني؟"، صحيفة الحياة نقلاً عن رويترز، الأربعاء، 2015/7/15، على الرابط:

<http://bit.ly/1fVUz1d>

¹¹ فرح الزمان شوقي، "اتفاق لوزان وتحدي البرلمان الإيراني"، العربي الجديد، 2015/4/6، على الرابط: <http://bit.ly/1JFz0U>

الوضع عن كذب خلال الأشهر المقبلة". وفي "حال عدم التزام الطرف المقابل، سيعمل البرلمان على الوقوف بوجه تقديم أي تنازلات من دون نيل مكاسب الاتفاق"¹². ووفقاً لما تراه اللجنة وأن أي إخلال بالتعهدات يصدر من الغرب، يعني أن البرلمان سيُلزم الحكومة باستئناف النشاط النووي المعلق".

وشارك في انتقاد الاتفاق عدد من نواب مجلس الشورى، وتركزت انتقاداتهم على القيود المفروضة على برنامج إيران الصاروخي لمدة ثماني سنوات. ومن أبرز النواب المعارضين لذلك، محمد إسماعيل كوثرى، ومحمد حسن آصفري، وجواد كريمي قدوسى. وبدأ الأخذ والرد بشأن هذه المسألة يأخذ طابعاً سجالياً، إذ رد العضو المفاوض عباس عراقجي أن ما ورد في ذيل البند 41 من الفصل السابع غير ملزم، وأن الإلزام يرد في عدد من الفقرات التي أوضحها قرار مجلس الأمن، والتي تتعلق بتحميل رؤوس نووية، وخلاف ذلك يأتي من باب التوصية لا الإلزام"¹³.

ويصرّ مجلس الشورى من خلال تصريحات رئيسه علي لاريجاني وعدد من النواب في لجنة الأمن القومي، أن قرار مجلس الأمن لا يعني أن إيران ستصادق على الاتفاق، ويجب بحثه من المراجع القانونية قبل إقراره أو رفضه"¹⁴، ووفق آخر تصريحاته، فإنّ الاتفاق النووي يخضع للدراسة تحت إشراف قائد الثورة الإسلامية، وأنّ مجلس الشورى سيتخذ القرار الذي سيخدم مصلحة البلاد، وأنّ لجنة متخصصة في الاتفاق جرى تشكيلها في المجلس إضافة إلى لجنة الأمن القومي، وستقدمان تقريراً عن ذلك إلى نواب الشعب"¹⁵. وانضمت صحيفة كيهان المقربة من مرشد الثورة إلى صفوف المعارضين للاتفاق، ورأت أنه صار ملزماً بقرار من مجلس الأمن"¹⁶.

¹² المرجع نفسه.

¹³ "في حديث خاص لـ "تسنيم" // مساعد وزير الخارجية: الحظر التسليحي سيبقي ضد الأشخاص الذين أدرجت أسماؤهم في قائمة الحظر"، وكالة تسنيم، 2015/7/27، على الرابط: <http://www.tasnimnews.com/arabic/Home/Single/811297>

¹⁴ "لاريجاني: الاتفاق النووي يخضع للدراسة تحت إشراف الامام الخامنئي"، وكالة تسنيم للأخبار، 2015/7/26، على الرابط: <http://www.tasnimnews.com/arabic/Home/Single/810184>

¹⁵ المرجع نفسه.

¹⁶ "كلاهی که در ژنو برداشتند در وین گذاشتند! (یادداشت روز)" (الطاقة التي رفعوها في جنيف وضعوها في فينا! (افتتاحية اليوم))، كيهان، 2015/7/20، على الرابط: <http://kayhan.ir/fa/news/50245>

أما الحرس الثوري فقد بدا موقفه لافتاً من الاتفاق الإطار في لوزان، فهو "دليل مقاومة الشعب الإيراني أمام أميركا"، وهذه المقاومة "أفشلت الخيارات القوية للولايات المتحدة الأميركية لفرض إرادتها السياسية على الجمهورية الإسلامية في إيران"¹⁷. لكنه اليوم ينظر بتوجس وحذر إلى بعض البنود التي شملها الاتفاق النهائي، ورأى قائده محمد علي جعفري، أنّ بعض البنود المتعلقة بالجوانب التسليحية تتناقض بصورة واضحة مع الخطوط الحمراء للجمهورية الإسلامية، والتي سبق لمرشد الثورة أنّ أكدها أكثر من مرة. وألقى بالمسؤولية على لجنة الأمن القومي أنّ "تتصدى لهذه البنود"، ولا تسمح بمصادقة إيران عليها¹⁸.

وكان الحرس قد قرأ في اتفاق لوزان دليلاً على "تغيير السلوك الأميركي"، وهو ما أجبر واشنطن على "تجاوز جميع الخيارات المطروحة على الطاولة، واستعاضت عن ذلك بطريق الدبلوماسية لحل القضية النووية"¹⁹. لكنه عقب الاتفاق النهائي جدد تأكيده لما يراه "خطوطاً حمراء"²⁰.

ولا يمكن إنكار الدعم الكبير الذي قدّمه الحرس للرئيس الإيراني وفريق التفاوض خلال العام المنصرم، وعقد الرهان على "الجهاز الدبلوماسي الفطن والشجاع ليستخدم الفرصة المصيرية المتبقية القادمة لعزة إيران وإلغاء كافة إجراءات الحظر بالتزامن معاً"، وهو ما أكسب روحاني ثقلاً رجح كفته أمام معارضيه، لكن انتقادات الحرس الأخيرة قد تمثل عقبة جديدة تصب في مصلحة معارضي الاتفاق، ما يجعل مهمة روحاني في تمرير الاتفاق والحصول على موافقة مجلس الشورى، عسيرة وصعبة.

¹⁷ "اللواء جعفري: مقاومة شعبنا أرغمت أوباما على اعتراف تاريخي"، موقع قناة العالم، 2015/4/7، شوهد في 2015/4/8:

<http://www.alalam.ir/news/1692741>

¹⁸ "فرمانده سپاه: قطعنامه شورای امنیت در مورد توافق هسته‌ای را نمی‌پذیریم" (قائد الحرس: لا نقبل بقرار مجلس الأمن بشأن برنامج إيران

النووي)، بي بي سي فارسي، 2015/7/20، على الرابط: <http://bbc.in/1KIHKEM>

¹⁹ "اللواء جعفري: مقاومة شعبنا أرغمت أوباما على اعتراف تاريخي"، موقع قناة العالم، 2015/4/7، شوهد في 2015/4/8، على الرابط:

<http://www.alalam.ir/news/1692741>

²⁰ "فرمانده سپاه: قطعنامه..."

حظوظ الاتفاق ومستقبل روحاني السياسي

يعرف خصوم روحاني ومنافسوه أنّ توقيع الاتفاق النووي يمثل نجاحًا ويضيف رصيدًا سياسيًا للرئيس الذي ورث تركة اقتصادية ثقيلة. ويأتي ذلك مع بدء العد التنازلي لانطلاق التحضيرات للانتخابات البرلمانية التي ستُجرى في شباط / فبراير من العام المقبل، وإذا ما صبّت النتائج في مصلحة تيار الاعتدال، فسيكون لها تأثير داعم لموقع روحاني ومكانته السياسية، وهو ما سيؤثّر في مساحة حضور التيار الأصولي المسيطر على تركيبة مجلس الشورى الراهنة. ولذلك شهدت الساحة السياسية الإيرانية ارتفاع حدة الانتقادات الموجهة إلى روحاني بشكل غير مسبوق، وقامت صحف ومواقع مقرّبة من التيار الأصولي بإبراز نتائج استطلاع للرأي، تُظهر تراجع شعبية روحاني بعشر درجات عمّا كانت عليه العام الماضي؛ إذ وصلت سابقًا إلى 58%.

ومن الممكن أن يفسّر هذا التراجع بعجز روحاني عن إجراء تغيير يُذكر في ملفات ورثها، ويبرز فيها نفوذ القوى الموازية وتأثيرها، وفي مقدمتها مؤسسة الحرس الثوري، ومن أبرز هذه الملفات، ملف الحريات الذي وعد فيه بالكثير، وفشله في إنهاء الإقامة الجبرية المفروضة على زعماء المعارضة في الحركة الخضراء (مير حسين موسوي ومهدي كروبي)، وتصاعدت حدة الانتقادات الموجهة إلى روحاني على هذا الصعيد من داخل معسكره ومؤيديه بصورة كبيرة، وهو ما عبّر عنه النائب علي مطهري بقوله: "إن حرية التعبير صارت مقيدة بدرجة أكبر مما كانت عليه في الحكومة السابقة... وحتى داخل مجلس الشورى لا يمكنك أن تقول رأيًا مغايرًا حتى وإن كنت تعتقد أنّ النظام مخطئ"²¹.

تداعيات الاتفاق على الاقتصاد... طموحات حذرة

نجح فريق روحاني الاقتصادي، خلال الفترة التي سبقت الاتفاق، في خفض معدل التضخم من 40% إلى 17%، وواصل انخفاضه إلى 15.6% ثم إلى 14.2%، وفق آخر تقرير للبنك المركزي الإيراني²². إلّا أنّ

²¹ "مطهري: آزادی بیان در دولت روحانی محدودتر شده است"، راديو فردا، 2015/1/29، على الرابط: <http://bit.ly/1UfIEu0>

²² "گزارش معنادار بانک مرکزی از تورم" (تقرير ذا معنى للبنك المركزي حول التضخم)، سايت الف، 2015/6/25، على الرابط:

سياسة روحاني الاقتصادية لم تفلح إلى اليوم في إعطاء مؤشرات على نجاح خطته الاقتصادية، وبعد أن كانت إيران رابع قوة اقتصادية في المنطقة عام 2005، أصبحت في المرتبة التاسعة عام 2009، وواصلت تراجعها إلى المرتبة 14 عام 2013، وهو ما يوجّه ضربة مباشرة لخطة "الأفق المستقبلي" التي أقرّها مرشد الثورة، والتي وعدت بأن تكون إيران القوة الاقتصادية الأولى في المنطقة عام 2025.²³

ويعوّل روحاني كثيراً على إزالة العقوبات، لكنّ خبراء اقتصاديين يعتقدون أنّ العقوبات مسؤولة عن 20% فقط من مشكلات الاقتصاد الإيراني، وأنّ النتائج الاقتصادية الإيجابية للاتفاق النووي لن تكون مباشرة وسريعة. ستحقق إيران بعد إزالة العقوبات نموّاً اقتصادياً يراوح بين 3-7% لكنه لن يكون كافياً لحل مشكلة البطالة التي وصلت نسبتها إلى 14%، وتجاوز المشكلات الاقتصادية الأخرى، خاصة أنّ إيران خسرت الكثير من عائداتها نتيجة العقوبات، وأنّ الحكومة في حاجة إلى سنوات طويلة لجبر هذه الخسارة.²⁴

ومن المؤكد أنّ غياب الاستثمار الخارجي لا يرتبط بالعقوبات الاقتصادية فقط، بل يرتبط بمنظومة قانونية وسياسية تعوق الاستثمار الخارجي وتضع العراقيل أمامه، ويرد على هذا الصعيد المادة 81 من الدستور التي تمنع بشدة أي استثمار خارجي من شأنه أن يقدّم تنازلات تمس باستقلال إيران. ولم يفلح سعي الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني وكذلك الرئيس محمد خاتمي على مدى 16 عاماً في تخفيف العقوبات القانونية التي تعوق الاستثمار، ولم يفلح كذلك قانون دعم الاستثمار الأجنبي وحمايته الصادر عام 2002، في توفير بيئة استثمارية جانبية لرجال الأعمال والشركات الخارجية، وكانت تجربة شركة "ترك سل" مثلاً سيئاً على هذا الصعيد؛ إذ أجبرها الحرس الثوري بقرار قضائي على التنازل عن عطاء لتشغيل أول شبكة للهاتف المحمول في إيران، كانت قد فازت به في مناقصة رسمية، وبعدها غادرت الشركة إيران.

<http://alef.ir/vdcc44qi02bqme8.ala2.html?278684>

²³ بهنود، مسعود، روزنامه های تهران: فرصت روحانی به نیمه رسید، با کاهش محبوبیت، (فرصة روحاني وصلت إلى النصف، تراجع الشعبية)، بي بي سي فارسي، 2015/6/13، شوهد في 2015/6/14، على الرابط:

http://www.bbc.com/persian/iran/2015/06/150613_tehran_press

²⁴ واشنطن تايمز: اقتصاد ايران با تحريمها يا بدون تحريمها رشد می کند" (واشنطن تايمز: اقتصاد إيران سينمو بالعقوبات أو من دونها)، وكالة آيسنا،

2015/6/12، شوهد في 2015/6/18، على الرابط: <http://bit.ly/1KJBie5>

وعلى الرغم من الإقرار بتعدد أسباب أزمة الاقتصاد الإيراني، وتفاوت التحليلات في تقييمها مستوى الأثر الذي سببته رفع العقوبات، إلا أن هناك إجماعاً على تحقيق إيران مكاسب اقتصادية. فمن شأن إلغاء العقوبات أن يحدث تغييراً في بنية الاقتصاد الإيراني، وبوجهها اتجاهات جديدة تفرض سياسات جديدة فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي، والملكية وشروط التنافسية. لقد تمكنت إيران من تحمل العقوبات الدورة عقب الأخرى، لكن العقوبات التي طالت قطاع النفط، أضرت كثيراً بالاقتصاد الإيراني الذي يوصف بأنه ريعي يعتمد كثيراً على عائدات النفط. ومنذ العام 1996 بدأت الحكومة الإيرانية تواجه عقبات حادة في اجتذاب مستثمرين من الخارج إلى إيران، خاصة في قطاعي النفط والغاز، إذ حظر قانون العقوبات الأميركي على أي شركة الاستثمار في إيران بأكثر من 20 مليون دولار.

ويمكن ملاحظة أهم المكاسب المترتبة على التوصل إلى الاتفاق النووي النهائي وهي²⁵:

- رفع العقوبات على الشركات والبنوك الإيرانية: بما يسمح لها بممارسة الأنشطة الاقتصادية بحرية، ومن دون تقيد، وانفتاحها على العالم الغربي، بما يعود عليها بالآثار الإيجابية في توسعاتها واستثماراتها ونتائج أعمالها، ومن ثم الأرباح.
- عودة العلاقات الاقتصادية بين إيران والغرب: إذ يتزامن الوصول إلى الاتفاق النووي خلال الأيام السابقة مع إبداء بعض الدول مثل ألمانيا رغبات في عودة العلاقات الاقتصادية مع إيران، وهو ما قابلته إيران بالرغبة المتبادلة، وستفتح عودة العلاقات الباب أمام الاستثمار الأجنبي، وهو ما يتوقع معه قيام إيران بإجراءات من شأنها زيادة جاذبية الاستثمار الخارجي في إيران.
- عودة صادرات النفط الإيرانية إلى سابق عهدها: ومن المتوقع أن تزيد إيران إنتاجها من النفط بعد الاتفاق الجديد من 300 إلى 500 ألف برميل، خلال فترة تراوح بين 6 أشهر وسنة من تنفيذ الاتفاق المنعقد الشهر الحالي.

²⁵ مصطفى عبيد، "مكاسب اقتصادية رئيسية لإيران من توقيع الاتفاق النووي"، *MASRAWY*، 2015/7/22، على الرابط:

<http://bit.ly/1JFmmPg>

- الحصول على الأموال المجمدة: من المعلوم أنّ لإيران نحو 140 مليار دولار، من عائدات النفط المجمدة في المصارف الأجنبية. وفور توقيع الاتفاق فإنّ 30 الى 50 مليار دولار من عائدات إيران المجمدة ستتحرر فور التوقيع على الاتفاق²⁶.

هذه العائدات والمكاسب الأخرى المترتبة على توقيع الاتفاق سوف تمكّن الرئيس روحاني من الوفاء ببعض الوعود التي قطعها على نفسه بتحسين الوضع الاقتصادي، وهو ما يمثل منافع ملموسة للتعامل مع المجتمع الدولي، وكفاءة روحاني في إدارة ملف التفاوض. ولذلك سيؤجّه جزء كبير من العائدات الجديدة إلى دعم ميزانية الدولة، وإنشاء مؤسسات وبنى تحتية، ودعم الريال الإيراني، وزيادة الواردات. وأي إنجاز على الصعيد الاقتصادي سيضيف نقاط تفوق لتيار روحاني مقابل منافسيه.

اتفاق نووي أم تغيير التركيبة السياسية في إيران؟

دعم مرشد الثورة الإسلامية، علي خامنئي، فريق التفاوض الإيراني، ولجم منتقديه أكثر من مرة، لكن المرشد وخلفه التيار الأصولي وفئات سياسة أخرى، كان لديهم تعريف مختلف للمفاوضات الصعبة التي كان "الملف النووي الإيراني" عنوانها، ونظروا إليها في أكثر من موقع، بأنها في حقيقتها تدابير أميركية سعياً لإدارة الرأي العام في إيران والتأثير فيه أكثر من البرنامج النووي الإيراني، وأنّ الهدف الأساسي هو إحداث تغيير في المعادلة السياسية الداخلية في إيران.

ورأت هذه الجهات أنّ الخطة الأميركية تقوم على ثلاث مراحل²⁷، هي:

- مشروع المفاوضات الرسمية وملحقاتها.
- محاولة لفرض صفقة سيئة على إيران من خلال توظيف العوامل الاقتصادية والإقليمية

²⁶ "بلومبرغ: بإمكان 'أوباما' تعليق العقوبات على إيران دون الرجوع للكونغرس"، كيهان العربي، 2015/5/13، شوهد في 2015/6/1، على الرابط: <http://kayhan.ir/ar/news/19296>

²⁷ مهدي محمدي، "آغاز اجراء پروژہ C از سوی امریکا"، ايران هسته اي، 2015/6/26، شوهد في 2015/6/27، على الرابط: <http://www.irannuc.ir/content/2638>

• مخاطبة الرأي العام الإيراني.

ووفقاً لذلك فإنّ هذه الخطة تضمنت:

- المبالغة في تعظيم الجوانب الإيجابية في الاتفاق، بالتركيز على قضية العقوبات المفروضة على إيران.
- الإصرار على ترويج بأنّ عناد الطرف الإيراني وتصلبه تجاه بعض القضايا سيقود إلى انهيار المفاوضات، وحرمان الشعب الإيراني من الفوائد الاقتصادية الناجمة عن الاتفاق النووي.
- تعبئة الفئات ذات التوجه الغربي داخل المجتمع الإيراني، لخلق ضغوط اجتماعية ورفع كلفة فشل التوصل إلى اتفاق بالنسبة إلى النظام في إيران.

وإذا كان الاتفاق يهدف بالفعل إلى تغيير المعادلة السياسية داخل إيران، فإنّ الكوابح في وجه روحاني ستكون كبيرة، وإن كان سيسجل نجاحاً في الملف الاقتصادي يضيف إلى شعبيته، ويرفع من أسهمه لدى المواطن الإيراني الذي عانى من تبعات العقوبات بصورة مضاعفة خلال السنوات الأخيرة، وستشهد إيران تنافساً بين الأجنحة السياسية لتوظيف تأييد الاتفاق أو معارضته لتعزيز المكانة السياسية أو خلخلتها للطرف المنافس لدى الناخب الإيراني، وسيظهر ذلك واضحاً في الانتخابات البرلمانية التي ستجري العام القادم، وسيكون لنتائجها تأثير كبير في مكانة التيار الأصولي ونفوذه الذي سيطر على مجلس الشورى طوال أكثر من عقد. ومع التوجه الملحوظ للشركات الغربية نحو السوق الإيراني، وخاصة في قطاعي النفط والغاز، وهما قطاعان لا يخفى على أحد نفوذ الحرس فيهما من خلال شركاته، فسيكون الاقتصاد والاستثمار الخارجي ملفاً للصراع والتنافس بين التيار الأصولي من جهة، وتيار الاعتدال الذي يقوده روحاني من جهة أخرى، ومن المعروف أنّ للتيار الأصولي مقاربة مختلفة عن باقي منافسيه في الموضوع الاقتصادي، ويعارض سياسيات الانفتاح الاقتصادي وتحرير السوق، ويشاركة الحرس الثوري في هذا التوجه وسبق أن أجهض مشاريع اقتصادية لشركات أجنبية داخل إيران. وسيكون ملف السياسة الخارجية والعلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية ملفاً صراعياً بامتياز، ولن تصمد مقولة "التعاون البناء" التي دعا إليها روحاني، أمام ما يمكن أن نسميه "التعاون الانتقائي المشروط"، وهو الصيغة المفضلة لدى المرشد وحرس الثورة الذين تتعاظم قوتهم ونفوذهما في إيران يوماً بعد يوم.